

جامعة أصدارها
وتحمّل خزانتها
بجهة الإسلام
في خدمة الإنسان



عَنْدَ مُجَاهِدِيِّيِّيْنَ الْإِسْلَامِيِّيِّيْنَ لِلْتَّهْبِيَّةِ

الأخير، تأسس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بمحض قرار مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية عام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م) ت Blanchard رقم ١٤-٩٩ الصادر عن مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه المنعقد في الثالث الذي انعقد في العاشر من ربى الآخر عام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م)، وقد يتأثر المعهد أصله عام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م).

هدفه: الغرض من إنشاء المعهد هو إجراء البحوث المأزورة لبيان رسمة إنشادات الأقصادية والمالية في مصرية في الدول الإسلامية وتقاضي الأحكام الشرعية الإسلامية، وتوسيع وسائل التدريب للمশتملين في مجال التنمية.

• ظاهرته: أضفت المتعة إلى مثابه: الصلاة في المساجد

- تطوير المبحث الأساسية وتنميتها بفرض تطور شرائع وطرق التطبيق الشريعة الإسلامية في الولايات الاقتصادية والمناخية والحضارية.

- توفير التدريب المنشئ للهيئة التشريعية في مجال الاقتصاد الإسلامي نسبة لأصحاب دينيات

البحوث والدراسات التي تضمن الشريعة الإسلامية في معاييرها، الأهداف، الأبعاد، بالبنك.

- تدريب المؤلفين المسلمين في مجالات الشفاعة التشريع في الدول الأعضاء بالبنك.

- إنشاء مركز المعلومات لجمع المعلومات ونشرها ونشرها في المجالات المتعلقة بغير المسلمين، وخاصة:

هيكلة التأسيسي: رئيس البنك الإسلامي للتشريع هو - أولاً - رئيس العهد، كما أن مجلس المديرين التنفيذيين للبنك هو السلطة العليا التي ترسم مهامه، وضطلع مسؤولية الإدارة العامة للممهد بمصر عام بعين رئيس البنك بالشراكة مع مجلس المديرين التنفيذيين، وبذلك من إدارته فوراً شعب موزعة على التحول الشامل

لـ إدارة البحث والاستشارات، وضمه

 - (١) شعبة بحوث الاقتصاد والتوصيل الإسلامي.
 - (٢) شعبة الإشرافات.

- إدارة التأسيسي والمعلومات، وتنميما

مقدمة: يقع المعهد ضمن المقر الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة بال المملكة العربية السعودية.

حكم اصدارها وحكم إلزام غيرها على اصدارها

الصديق محمد الأمين الضمير

ضمن برنامج محاضرات العلماء البارزين

سب - إثارة الشلل والسبب والمقدمة، وتشخيصها

الله عز وجل يحيى كل المسلمين بالربيع والمربيع

حائض: ٠٠٤١٦٣٢٦٦٦٩ + / فاكس: ٢٧٨٩٨٧٣٦٢٦٦٦

ج

البنك الإسلامي للتنمية، ١٤٣٢هـ

فيشرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أئمّة النشر

جميع حقوق الطبع والنشر © محفوظة للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. لا يجوز إلستنساج أو التخزين في نظام استرجاع أو التبديل بأي وسيلة سواء كانت الكترونية أو ميكانيكية أو التصوير أو التسجيل، أو غير ذلك دون الحصول على إذن خططي مسبق من صاحب حقوق الطبع والنشر، باستثناء الإشارة إلى المصنف أو الاقتباس العلمي الموثق بشكل صحيح. أذراء التي أعرب عنها في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.



الناشر : المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
ص.ب. ٩٢٠٩٢١٤٢١٣ - جدة - المملكة العربية السعودية
هاتف : ٢٠٤٢٦٦٣٦٦٦٦ (٩٦٦٢) - فاكس: ٧٢٩٨٧٣٦٦ (٩٦٦٢)
موقع الكتروني : <http://www.irti.org>
بريد الكتروني : irti@isdb.org

الضرير ، الصديق محمد الأمين
خطابات الضمان في الشريعة الإسلامية : حكم اصدارها
وحكمأخذ الاجرة على اصدارها / الصديق محمد الأمين الضرير
جدة . ١٤٣٢هـ

٨٤ ص . ٢٤٣م.

١. الضمانات البيكية
 ٢. الكمالة (فقهه إسلامي)
 ٣. المعاملات (فقهه إسلامي)
- العنوان : ١٤٣١/٨٠١٢
دولي : ٦٥٣٩٠٦٠٠٦٢
رقم الإيداع : ١٤٣١/٨٠٨١٢

رقم الإيداع : ١٤٣١/٨٠٨١٢
ردمك : ٩٧٨٩٢٣٠٩٩٦٨

الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠٢٠م

خطابات الضمان في الشريعة الإسلامية حكم إصدارها، وحكم أخذ الأجر على إصدارها

التعريف بخطاب الضمان^(١):

خطاب الضمان هو تعهد كتافي، يتعهد البنك بمقتضاه بكفالة أحد الضمان، في حدود مبلغ معين، الذي طرف ثالث، عن التزام ملقي عا المكول، وذلك ضمانته بوفاء العميل بالتزامه تجاه الطرف الثالث، خ الزمن معينة.

ويتحقق عادة في الخطاب على أن يدفع البنك المبلغ المضمون عند أول إثاث يرد خلال مدة سريان خطاب الضمان رغم معارضة العميل إن اعتبر

وأعرف في موضع آخر من الموسوعة بأنه: (صالح يتعهد بمقتضاه البنك يدفع مبلغا لا يتتجاوز حدا معينا للحساب طرف ثالث لغرض معين) ^(٢).

وأعرف البروفسور محمد هاشم عوض بأنه: (تعهد كتافي من قبل لظرف ثالث مبلغا معينا ب مثل التزاما على عاتق أحد عملائه تجاه هذا الطرف أجل معين في حالة عجز العميل عن الوفاء بهذا الالتزام) ^(٣).

وأعرف محمد باقر الصدر بأنه: (تعهد من البنك بقبول دفع مبلغ معين المستفيد في ذلك الخطاب، نهاية عن طالب الضمان، عند عدم قيام الطالب قبل المستفيد) ^(٤).

(١) عد المعرف بخطاب الضمان الذي تمارس الشريكة التقديمية والبنوك الإسلامية أيضاً.
(٢) الموسوعة الفقهية والعلمية للبنوك الإسلامية، الجزء السادس، المجلد الأول، ٢٠٤٤م (١٩٨٧م).
(٣) المنسد السلفي، ج ٦، ٦٤٦، موقف الشريعة من الصارف الإسلامي، المحرر، ١١، ٣٣، الدكتور عبد الله دليل العمل في البنوك الإسلامية، ص ٣٣.
(٤) البنك الاداري في الإسلام، ج ٢، ٢٢٦.

١- خطابات الضمان الابتدائية :

وهي تعهدات موجهة من البنك إلى المستفيد - هيئة حكومية وما في - دفع مبلغ من القروض من قيمة العمليات التي يتنافس طالب خطاب الضمان لـ ويستحق الدفع عند عدم قيام الطالب بالختام الترتيبات الالزامية عند وقوع وهذه الخطابات خاصة بالعطاءات التي تقدم للمجهات الحكومية ودشراًو المبلغ فيها ما بين ١٪ و ٢٪ من قيمة العطاء المقدم.

و غالباً ما يحدد المتعهدون آجال خطابات الضمان التي يطلبونها بمدّ شهر وثلاثة أشهر (١)، وفيما يلي نموذج خطاب ضمان ابتدائي صادر عن البنك الإسلامي للعملية للبنك الإسلامية:

خطاب ضمان ابتدائي رقم ()

التاريخ :
.....

السيد /
.....

تعهد أن نضمون
.....

مبلغ
.....

قيمة
.....

أو مقاولة أعمال
.....

طلب منها دفع أية معارضة في ذلك من قبل صاحب العطاء المذكور.

ويسرى مفعول هذا الخطاب لمدة تنتهي في
.....

و عليه فـ
.....

هذا الضمان يجب أن تصلناغاية هذا التاريخ على الأكثر، وإذا انقضى
.....

تصلنا منكم أية مطالبة فإن تعهدنا ينبع، ويصبح هذا الخطاب لاغياً بصفة
.....

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

بنك

ويلاحظ أن البروفسور محمد هاشم عوض، ومحمد باقر الصدر نصاً على أن تعهد البنك بالدفع يكون عند عدم دفع العميل، وأضاف محمد باقر الصدر أن البنك يدفع نيابة عن العميل.

و يعرف الدكتور علي جمال الدين عوض بأنه: (تعهد نهائي يصدر من البنك، بناءً على طلب عميله، بدفع مبلغ نقدي معين، أو قابل للتعويض بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من البنك خلال مدة محددة) (١).

ويلاحظ أن هذا التعريف أضاف كلمة « النهائي » وعبارة « أو قابل للتعويض ». ما يستفاد من التعريف :

يستخدم من تعريف خطاب الضمان:

١. أنه لا بد فيه من وجود ضامن هو البنك، وضامن هو عميل البنك، وضامن له هو الطرف الثالث، والمبلغ الضامن.

٢. أن خطاب الضمان يجب أن يكون مكتوباً.
٣. أن الضمان محدد بعدة معلومة (مؤقت).
٤. أن المبلغ الضامن ليس ديناً ثابتاً في ذمة الضامن عند إصدار خطاب الضمان، ولكنه قد يثبت إذا لم يف الضامن بالتزامه نحو الضامن له.
٥. أن المستفيد لا يطالب البنك إلا إذا عجز الضامن عن الوفاء بالتزامه.
٦. أن المبلغ الضامن قد لا يكون معيناً ولكنه قبل للتعويض.

صور خطابات الضمان أو أنواع خطابات الضمان :

خطابات الضمان لها صور وأنواع متعددة، تبعاً لعدد الأغراض الصادرة من أجلها، والأثر الرئيسي لخطابات الضمان اثنان، هما:

وهذا غزوٌ آخر لخطاب ضمانت صادر من بنك السودان:

٢ - خطابات المشعان (النهاية):

النصوص عليها في العقد النهائي للعملية، بين العميل والجهة التي صدرت
أصايتها.

فهذه الخطابات خاصة بضمان حسن تنفيذ العقود المبرمة مع الجهات، والتأمين النهائي يتراوح ما بين ٥٪ و ١٠٪ من قيمة العطاء، غالباً ما خطابات الضمان لمدة لا تتجاوز العامين^(١).

الإسلامية: فيما يلي نموذج خطاب ضمانته مقتول عن الموسوعة العلمية و

التاريخ

حيث إن السيد / قد رسا عليه توريد / مقاولة فإنني تتعهد بأن نضمن لغاية مبلغ يبلغ قيمة في المائة من قيمة العقد، وأن تدفع هذا المبلغ عند أول طلب من قبل دون النظر إلى أية معارضة من قبل المعهد، وسي Rossi مفعول هذا الخطاب وعلى فایة مطالبة بتحقيقه يجب أن تصلنا الغاية هذا التاريخ على الأكثـر.

الخطاب لا غيا بصفة نهائية.

۳۱

اعادةه لنا، قبل وهو التاريخ الذي يعتبر فيه هذا الضمان لاغيا، ولا ينبع له ويزعم بأى طلب منكم المسداد المبلغ المذكور أعلاه أو جزء منه، يجب أن يكون كتابة في أمر بيسري مفعول هذا الضمان من تاريخ إلى

استثناء التزاماته نحوكم تحت شروط العطا، الخاص بهذه الضمان.

وتعهد بتضليل المبلغ المذكور عند أول طلب كتابي منكم مؤكدين فشل العميل في
في حدود مبلغ وذلك فيما يختص هذا

يموجب هذا الخطاب نضمن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد / عصمان رقم خطاب

عاصم بن جعفر

١٣٦

3

33

卷之三

ويلاحظ أن خطاب الضمان الصادر من بنك السودان ينص على أن تعهد البنك بتسليمه المبلغ يكون عند فشل العميل في الوفاء بالتزاماته في حين أن النموذج الذي في الموسوعة سكت عن هذا.

۲۰۷

وَتَضَعُلُوا إِذْ هُوَ أَنْجَىٰ فَإِنَّمَا الْحَسْرَةَ عَلَىٰ

۱۴۷

تصدر بعض البنوك خطابات ضمان للمتعاملين معها من غير أن تطلب مبلغ، لا يهمنها إلى وفائهم بالتزاماتهم وهذه هي خطابات الضمان غير المغطاة وتطالب بعض البنوك من عمالها دفع نسبة من مبلغ الضمان تقدماً، وتأتى ضماناً علينا أو شخصياً، وتتوقف نسبة الغطاء على مدى ثقة البنك في العمدة

العمولة على خطابات الضمان:

تقاضى البنوك عملاوة على المصاريف التي تحملها الإصدار خطابات في مقابل الضمان على النحو التالي:
عمولة خطاب الضمان البدائي دفعة واحدة في حدود أربع بـمليمة تقدر عمولة خطاب الضمان النهائي تحسب العمولة حسب مدة الخطاب، وهي في حدود ٢٠٪ في السنة.
ويجوز للبنك تحفيض العمولة إلى النصف في حالة ما إذا كان الغطاء له تحصيل العمولة عن المدة كاملة^(١).

التكيف الفقهي لخطابات الضمان:

خطاب الضمان ليس عقداً جديداً وإنما هو عقد الضمان المعروف في أسماها ومعنى، ويوضح هذا من الموارنة بين تعريف خطاب الضمان المعول الذي سبق بيده، وتعرف عقد الضمان في الفقه الإسلامي الذي نسبه فيما ي بعض خصائص خطابات الضمان التي قد يظن أنها لا تتوافق مع أحكام عقد الإسلامي، ثم دفع حجة من ذهب إلى أن خطاب الضمان عقد مستحدث من الضمان (الكتالة).

٣- خطابات ضمان لأغراض أخرى:

وبجانب هذين النوعين تصدر البنوك خطابات ضمان لأغراض أخرى مثل:

- أ) خطابات ضمان للتمويل (عن دفعة مقدمة)، قد تدفع بعض الجهات للمقاولين مبالغ من المال لتسهير لهم العمليات الكبيرة المسندة إليهم، ويحصل هذا قبل بدء العمل فهو شبيه بالقرض، الذي يتطلب الجهة الدافعة من القاول خطاب ضمان من البنك بقيمة المبلغ المدفوع له.
 - ب) خطابات الضمان لتفضية التزامات معهلي توسيع المنتجات.
 - ج) خطابات ضمان لصالح مصلحة الجمارك^(٢).
 - د) خطابات ضمان لسحب بضائع من شركات الملاحة قبل تسليم مستندات الشحن.
 - ه) خطابات ضمان للتأمينات المطلوبة لتفضية المكالمات التلفونية الرايدة ومكالمات الترناك^(٣).
- ذلك كانت أنواع خطابات الضمان من حيث الغرض منها، ويتقسم خطابات الضمان أيضاً من حيث التغطية وعدمها إلى ثلاثة أنواع:
١. خطابات الضمان غير المغطاة.
 ٢. خطابات الضمان المغطاة تغطية كاملة.
 ٣. خطابات الضمان المغطاة تغطية جزئية.

(١) الموسوعة الفقهية والعلمية ٢٥/٤٧٤، والأدلة الفقهية والإسلام ٥٢٢، وبروف الشريعة من المعاشرة ص ٢٣٦، ومحاجة البنك الإسلامي، ص ٢٣٦ المدد ٢٢.

(٢) الموسوعة الفقهية والعلمية ٢٤/٤٩٤، والأدلة الفقهية والإسلام ٥٢٣، وبروف الشريعة من المعاشرة ص ٢٣٦، والأدلة الفقهية والإسلام ٥٢٤، وبروف الشريعة من المعاشرة ص ٢٣٦.

(٣) مراجعة المؤهل الإسلامي ص ٣٣.

الضمان في الفقه الإسلامي

والتعریفان مؤادهما واحد بالنسبة لالتزام المال غير أن الشیرازی نھى بالمال، وخصص الكفالة بالبدن، وتجدرت عنها بعد حدیثه عن الضمان^(١)، الكفالة قسماً من الضمان، وعرفه بما يشمل ضمان المال والبدن والعين، مخالفة النوری في المتن في تخصیص الضمان بالمال، والكفالة بالبدن^(٢)، وما نقله الماوردي من آنه قال: إن العرف خصص الضمان بالمال والكفالة بالبدن^(٣). وهذا هو ضمان المال.

المذهب الحنفی:

عرف ابن قدامة الضمان بأنّه: (ضم ذمة الضامن إلى ذمة الضمرون عنه في التزام الحق)^(٤).

وعرف الكفالة بأنّها: (التزام إحضار المكفول به)، والمکفول به قد يكون بدن من عليه دين، أو عيناً مضمونة^(٥)، فلذلك الضمان في ضمان الحق فقط، وإن كان يصبح عندهم الضمان بالنظر الكفالة^(٦).

المذهب الحنفی:

عرف الشیرازی الكفالة بأنّها: (ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة مطافقاً)^(٧). والمراد بـ«ذمة» الأولى ذمة المکفول وبـ«ذمة» الثانية ذمة الأصلين، وإن بعض أربابين أو بعین^(٨).

وتعريفها بعضهم بأنّها: (ضم ذمة إلى ذمة في الدين).

١) شعره المرلمي بأنه: (التزام الدين والبدن والعين).^(٩)

- (١) الشرح المختصر على القویب المسنون حاشیة الصحاوی ٣ / ٣٢٥.
- (٢) الغرب المسنون إلى مذهب الإمام مالک ٣ / ٤٢٩ - ٤٣١.
- (٣) الشرح المختصر ٣ / ٤٣٤.
- (٤) مختصر حلیل ٣٠٩.
- (٥) المذهب ١ / ٣٣٩.
- (٦) تبریز الأنصار مع حاشیة ابن عثیمین ٤ / ٢٤٢.
- (٧) المدر المختار مع حاشیة ابن عثیمین ٤ / ٢٤٣.
- (٨) تبریز الأنصار مع حاشیة ابن عثیمین ٤ / ٢٤٤.
- (٩) تبریز الأنصار مع حاشیة ابن عثیمین ٤ / ٢٤٥.

هل يجوز توثيق الضمان (الكفالة) في الفقه الإسلامي؟
احتلاف الفقهاء في هذه المسألة،

فالحنفية يذكرون ثالث صور المسوقة لكل صورة حكمها:
الأول: كفالت لـك زيداً، أو ما على زيد، إلى شهر.

الثانية: كفالت من اليوم إلى شهر.

الثالثة: كفالتة شهراً.

فهي الصورة الأولى: يكون كفلاً في المال أبداً أي في الشهر وبعد، كفلاً في الحال بعد الشهر وعلى كل فلاح يطالب في الحال، وعند أبي يوسف كفيل في المدة فقط.

وفي الصورة الثانية: هو كفيل في المدة بلا خلاف.
وفي الصورة الثالثة: قيل كالصورة الأولى، وقيل كالثانية.

قال ابن عابدين بعد أن ذكر هذه الصور الثلاث وحكمها: (ويُبَيِّنُ)
الصور الثلاث في زماننا كما هو قول أبي يوسف والحسن، لأن الناس اليوم بذلك لا توقيت الكفالة بالمرة، وأنه لا كفالة بعدها، وقد تقدم أن مبني لقوله العرف والعادة.. ثم رأيت في الذخيرة قال: وكان القاضي الإمام الأجل أرجى أن يقول: قول أبي يوسف أثبت، يعرف الناس إذا كفلا إلى مدة يفهمون بذلك بظالبون في المدة لا بعدها^(١).

ومن الشائعة توثيق الضمان والاتفاق في جواز توثيق الكفالة، والأصل يقول المرجلي: (والإصح أنه لا يجوز توثيق الكفالة - كانا كفيل بزيد إلى شهر)، الثاني يجوز، لأنه قد يكون له غرض في تسليمه في هذه المدة به المقصود منه الآداء، فلهذا امتنع تأثيث الضمان قطعاً^(٢).

والتعريف الأول تعريف لـكفالة بأنواعها الثلاثة، وأن الضم يكون في المطالبة في لأن الكفالة بالمال هي التي وقع فيها الخلاف بين فقهاء الحنفية هل هي الضم في المطالبة، أم الضم في الدين. أما الكفالة بالنفس والأغیان فهي في المطالبة تفاقاً^(٣).

ويوري ابن عابدين أن كلاً من كفالة المال وكفالة النفس تتفق بـ «كفلت» كما تتفق بـ «ضمنت». فإذا قال ضمنت زيداً أو أنا كفيل به يكون كفالة نفس، وإذا قال ضمنت لك ما عليه من المال، أو أنا كفيل به فهو كفالة مال^(٤).

يتضح من الموارنة بين تعريف خطاب الضمان وتعريف الضمان في المذاهب الأربع، أن التعريفين مختلفان في المعنى، وهو التزام الشخص مالاً واجباً على غيره لشخص ثالث. قد يقال إن هذا لا يكفي لاعتبار خطاب الضمان عقداً ضماناً - كفالة - وإعطائه جمجمة أحكام الضمان، لأن خطاب الضمان كما ظهر لنا من تعريفاته وصوره يشتمل على خصائص وصور قد لا تكون متفقة مع أحكام الضمان في الفقه الإسلامي، وهي:

١. خطاب الضمان مؤقت بمدة.
٢. المبلغ المضمن في خطاب الضمان غير ثابت في ذمة المضمن عند العقد.
٣. المبلغ المضمن في خطاب الضمان قد لا يكون معلوماً عند العقد.
٤. التزام البنك بدفع المبلغ المضمن له مشروط بعدم وفاة المضمن (العميل) بالتزامه.
٥. البنك يطلب المضمن (العميل) أحياناً بأنه يدفع له المبلغ المضمن كاملاً عند العقد.

المسألة الأولى: توثيق الضمان:

خطابات الضمان التي تصدرها البنوك كلها تصدر مؤقتة بمدة محددة ينتهي بانتهائها، كما هو واضح من تعريف خطاب الضمان، وإنما خطابات الضمان،

(١) حاشية ابن عابدين، ٤ / ٥٥٣.
(٢) نهاية المباحث، ٤ / ٤٤١.

(٣) المصدر السابق، ٦٤٦ و ٦٤٧.
(٤) حاشية ابن عابدين، ٤ / ٥٢٠، ١٥٣.

و عند الحنابلة في صحة توقيت الضمان وجهان^(١)

في زماننا، للعلة التي رجحها العمل بها في زمانهم، ثم إن صيغة التأكيد في خطاب الضمان وأرى أن رأي أبي يوسف الذي رجحه ابن عابدين والشستي هو الذي يحجب العمل به

والشفرة التي ذكرها الشافعية بين تقويت الكفالة بالنفس والكفالة بالمال غير وجيهة عددي، لأن الكفيل قد يكون له عرض في أداء المال في وقت معين كما قالوا في الكفالة بالنفس.

ولا أوقف الأستاذ / علي الحسين فيما ذهب إليه من أن الكفالة بالمال ليس هناك ما

يمعن توقيتها على الرأي القاتل بأنها ضم ذمة إلى ذمة في الظالية فقط، أما على الرأي القاتل بأن ذمة الكفيل تصبح مشغولة بالدين أيضاً وهو رأي الجمهور، فإن مقتضاه عدم جواز بقوله: (ذلك لأن المعهود في الشرع أن الذمة إذا شغلت بالدين التوقيت معاللا عدم الجواز بقوله: (ذلك لأن المعهود في الشرع أن الذمة إذا شغلت بالدين

أيّاه، أو بجهة المسلمين، أنها إنها تبرأ بعض زمن محدد فيكون مضي هذا الزمان مستقطلاً للدين فلا عهد لنا به في الحقوق، لأنها لا تسقط بعض الزمان، ولا بالتقادم شرعاً. ومن المعلوم أن دين الكفالة من الديون الصحيحة القوية فإذا ثبت في الذمة ولو كانت ذمة الكفيل لم يسقط بعض الزمن، وعلى ذلك يكون مقتضى هذا الرأي (رأي الجمهور) عدم قبول الكفالة للتوقيت حتى لا يتربّ على توقيتها سقوط الدين عن الكفيل بمضي الزمن الذي

استظهار الأمساد الخفيف يكون مقبولاً لو أن الدين إذا سقط عن الكفيل يسقط نهائياً، ولا يستطيع صاحبه الحصول عليه، ولكن المأصل في حالتنا أن الدين يسقط عن الكفيل ولكنه يبقى في ذمة الأصيل، ويستطيع صاحبه أخذه من الأصيل، فلا تعارض بين القول بسقوط الدين عن الكفيل بمضي المدة، وقاعدة عدم سقوط الدين بمضي المدة، لأن الدين يبقى في ذمة الأصيل.

٢٣٦

المسألة الثانية: البُلْغُ الضَّعُونَ في خطاب الضمان غير ثابت إلى

三

العيب بالرثى أمه، فهل يجوز هذا الضمان في الفقه الإسلامي؟

نعم يجوز ضمان ما يثبت في ذمة المضبوط، ولو لم يكن ثابتاً عند المحكمة والمالكة والخالدة، وهو أحد قوain عَنْ الشافعِيِّ ، يقول الدردير (١) : يقول الدردير (٢) : لزومه للمضبوط في الحال، بل ولو يلزم المضبوط في المال أي المستقبل أضمنه، أو إذا ثبت للد علية دين فلن ضامن (٣) .

غلو قال صحت ما على فلان أو ماندابند به صحة) (٢) .

المساندة الثالثة: المبلغ المضمن في خطاب الضمان قد لا يكون معالوماً، وإنما في تعريف الدكتور علي جمال الدين عرض خطاب الضمان أو أن يكون معيناً أو قابلاً للتعين، ويشرح الدكتور علي جمال الدين هذا بقوله: «يحدد ضمان البنك بمبلغ معين، ومع ذلك فهنالك متصور أن يختار الخطاطب بدل يتعهد فيه البنك أن يضمن عمليه في كل ما يسببه تصرفه من ضرر للبنك، وأنه يتعهد البنك على هذا النحو صحيح، لأن محاربه وإن لم يكن محارباً فهو قاتلاً، فلها الضمان في الفقه الإسلامي هذا».

لأنها مبنية على التوسيع كما يقول ابن عابدين^(١)، ولأنها التزام في حفظ نعم يقيس وتصح الكفالات - الضمان - ولو كان المال المشهون معهوراً

- (١) الفهدان في النزعة الإسلامية، ص ٧٨.
- (٢) الشرع الصغير على أقرب نسبيات، ٣ / ٣١.
- (٣) قال في المائة يعني إذا كان ملائكة الله.
- (٤) الشرح الكبير، ٦ / ٦.
- (٥) عمليات البشرون من الموجهة الفتوائية، ٦٢.

جاء في المقدمة أن عبارة الشرح الكبير تشير إلى المقدمة التي يكتبها العلامة العريان في كل كتاباته.

(١) العين والشمع الكبير، و(٢) العين والشمع الصغير.

المال ثم جائز عنده الحنفية^(١) والمالكية^(٢)، وفي أحد قولين عند المتألقة^(٣) الشافعية عدم الجواز، والثاني الجواز^(٤).

أما إذا كان المراد فشل العميل في دفع المبلغ المستحق عليه للعدم وفالله بالرغم

يتيه لا أيضا على الرأي المرجوح إليه عند مالك من أنه لا يجوز مطالبة الكفيل بأداء مطالبة الأصل^(٥)، وإن كان رأي الجمهور أن الدائن له أن يطلب الكفيل بادا أن يقتضي في ذلك بتعذر مطالبة الأصل^(٦).

المسئلة الخامسة : مطالبة الضممون (العميل) بدفع المبلغ الضممون كام

يطالب البنك في بعض الحالات العميل - الضممون - بدفع المبلغ الضممو

خطاب الضممون ليدفعه للمستفيد عند طلبه منه - وهذا هو خطاب الضممون

فشل في الفقه الإسلامي حكم بهذه المسألة؟ نعم لها حكمها في المذاهب

وهذه خلاصة لما جاء في من توير الأصغار وشرحه وحاشية ابن عابدين

الأصل المال إلى الكفيل على وجه القضاة لأن قال له النبي لا أمن أن يأخذ مالك

فإذا أقضيك المال قبل أن تؤديه، فليس له أن يسرره منه، وإن لم يعطه الكفيرا

لأنه مالكه بالاقتساء، فالكفالة توجب دينا للمطالب على الكفيل، ودينا للكفيل

أما إذا دفع الأصل المال إلى الكفيل على وجه الرسالة بأن قال المطلوب لـ

المال وادفعه إلى الطالب، فإن المال المدفوع لا يكون مالكا للكفيل، وإنما يكون أملاكا

حكم الأمانة، ولكن لا يكفي للمطلوب أن يجسره من الكفيل، لأنه تعالى يحر

بالاستئثار وغيره، وله ربحه، لأنه غاء مالكه، وإذا هلك المال ضمه.

معاوضة فتصبح في المجهول كما يقول ابن قدامة^(٧)، وأنها من إيجاب المroe المعروف على نفسه، ومن أوجب المعرف على نفسه لزمه، كما يقول مالك^(٨)، وأن الضمان لا ينافيه الغزو، لأنه ليس معاوضة كما يقول الشهيد الثاني^(٩).

يقول المغنى^(١٠): (ولما الكفالة بالمال فجائز معلوما كان المال أو مجهولا، إذا كان دينا صحيحا مثل أن يقول تكفلت عنه بالف، أو بما يدرك في هذا البيع لأن مني الكفالة على التوسي فتحمل فيها الجهة، وعلى الكفالة بالدرك أحصى، ونكفي به حجة)، ويقول الكمال: (و الكفالة بالمال عندنا جائز، وإن كان المال المكون به مجهولا المقدار، فيه قال مالك وأحمد والشافعي في القدر)^(١١).

ومذهب المتألقة يتفق تماما مع ما ذكره الدكتور علي جمال الدين، فقد جاء في القنوع وحاشيته (ولا يشترط تكون الحق معلوما إذا كان ذلك إلى العلم)^(١٢).

المسئلة الرابعة : التزام البنك بدفع المبلغ للمستفيد وشروط بعدم وفاء الضممون (العميل) بالتزاماته:

رأينا بعض التعريفات لخطاب الضمان وبعض النماذج تنص على أن البنك يتعهد بالدفع عندما يتطلب المستفيد منه المبلغ مؤكداً فشل العميل في عدم الوفاء بالتزاماته، فهل هذا مقبول في الضمان في الفقه الإسلامي؟

نعم هو مقبول، لأنه إنما يكون تعليقاً للضمان، إذا كان المأدى فشل العميل في اتخاذ الترتيبات اللازمة عند رسو العمدة عليه في خطاب الضمان البدائي، أو فشله في الوفاء بالتزاماته، وتعليق الضمان بالشرط

- (١) ابن عابدين، ٤/٣٦٩-٣٧٥.
- (٢) الشرح المختصر على ثورب، مسألات، ٣/٣٣٥.
- (٣) المنقري، ١٤/٤٤٤.
- (٤) نهضة نجاح، ١٤/١٤٤.
- (٥) الشرح الصغير على ثورب، مسألات، ٣/٣٧٤.
- (٦) الفتن، ٤/٣٦٥.
- (٧) المشقى، ٦/٣٥٨.
- (٨) الروض المشرفة، ١/٣٣٣، ويشير كتاب المفرد والمراد في العدد، ص: ٥٥٥.
- (٩) البدرية مع فتح الكنز، ٥/٣٢٤.
- (١٠) فتح الكنز، ٢/١٦٦.
- (١١) المفتاح، ٣/٣٣٣.

والثاني لا يملكه لأنّه أخذه بدلاً عما يجب في الثاني فلا يملكه كما لو دفعه والثانى لا يملكه لأنّه أخذه بدلاً عما يجب في الثاني فلا يجوز له التصرف فيه، وإذا بيع لم يعده، فعلى هذا يجب ردّه فإن هلك ضمه، لأنه قبضه على وجهه وجب رد ما عجل من الزكاة، إذا هلك النصاب قبل المحو.

ويقول ابن قدامة مبيناً مذهب الحنفية في المسألة: (إذا ضمّ عن رجلاً ثانية لا يملكه لأنّه أخذه بدلاً عما يجب في الثانية فلا يملكه كما لو دفعه والثانى لا يملكه لأنّه أخذه بدلاً عما يجب في الثانية فلا يجوز له التصرف فيه، فإذا بيع لم يعده، فعلى هذا يجب ردّه فإن هلك ضمه، لأنه قبضه على وجهه وجب رد ما عجل من الزكاة، إذا هلك النصاب قبل المحو).

ويقول ابن قدامة مبيناً مذهب الحنفية في المسألة: (إذا ضمّ عن رجلاً ثانية لا يملكه لأنّه أخذه بدلاً عما يجب في الثانية فلا يملكه كما لو دفعه والثانى لا يملكه لأنّه أخذه بدلاً عما يجب في الثانية فلا يجوز له التصرف فيه، فإذا بيع لم يعده، فعلى هذا يجب ردّه فإن هلك ضمه، لأنه قبضه على وجهه وجب رد ما عجل من الزكاة، إذا هلك النصاب قبل المحو).

ويوضح أيضاً من هذه الصور أن المضمون إذا دفع المال المضمون - بعد العقد، والزام المضمون بدفعه، فقد منعه أكثراً هم، وإنجازه الحنفية وأولى عددي، وهذا لا يحدُث في معاملة البيوك.

ويوضح أيضاً من هذه الصور أن المضمون إذا دفع المال المضمون دفعه على وجه القضاة ملكه الضامن عند الحنفية وليس للمضمون أن يصر على التصرف فيه بالاستئجار وغيره، ولله ربّه، وإذا هلك المال ضمه المضمون المال للضامن على وجه الرسالة، أو الوكالة، فإن المال يكون أمانة ولكن ليس للمضمون أن يصر على التصرف فيه بالاستئجار وغيره، ولله ربّه، وإن أسرى من الدين قبل القضاة وجوب رد ما أخذته، كما تقدّمه على الآخر، كخروج الزكاة قبل المحو وخروج الكفارة قبل الحبس، فإن قضايى عنه للضامن التصرف فيه، وإذا هلك يهلك هلاك الأمانة، وإذا استئجر فريح لا

أبداً في حالة قضى الكفيل المال على وجه الرسالة، فإنه لا يجوز له التصرف فيه، وإذا هلك يهلك هلاك الأمانة، وإذا استئجر الكفيل فريح لا يطيب له الريح، وعلىه أن يتصدق به لأنه غاصب.

ولو أطلق المطلوب عند الدفع للكفيل فلم يبن أنه على وجه القضاة أو الرسالة يقع عن القضاة.

هذه الأحكام خاصة فيما إذا كانت الكفالة بغير المكتوب^(١)، والكفالة بالأمر هي الصورة التي تتفق مع خطاب الضامن، لأنه يكون دائماً بالأمر.

وفصل الملكية حكم هذه المسألة أيضاً، وزوره فيما يلي ما كتبه الشيخ الدردير بنضه لوضوحة: (وليس للضامن مطالبة الغريم بتسليم المال إليه لموصوله إلى ربه وليس على الغريم دفعه لها، وضمنه الضامن إن اقتضاه من الغريم ليوصله إلى زبده، سواء حلّ عليه منه أو دفعه له الغريم بلا طلب، لكن على وجه البراءة منه، ولو تناقض منه بغیر تحرير أو قامـت على هلاك بيته، لأنه متعد بقضـه بغـير أذن رـبه - (المضمون له)، وحيث قـضـه على وجه الاقتـضـاء بغـير إذن رـبه كان لـربـه غـريـانـ، يطلب أـيـهاـ شـاءـ، لـأنـ أـرـسـلـهـ المـدـيـنـ بـهـ إـلـىـ رـبـ الـدـيـنـ فـضـاعـ مـنـهـ، فـلاـ ضـمانـ حـيـثـ لـمـ يـفـرـطـ، لـأنـهـ صـارـ أـمـيـناـ بـالـإـرـسـالـ لـوـ دـفـعـهـ لـهـ عـلـىـ وـجـهـ التـوـكـيلـ عـنـهـ فـيـ توـصـيـلـهـ لـرـبـهـ أـوـ هوـ إـرـسـالـ حـكـمـاـ فـلـاـ ضـمانـ عـلـىـ (الـضـامـنـ)، وـلـوـ تـنـازـعـاـ، فـقـالـ التـوـكـيلـ عـنـهـ فـيـ توـصـيـلـهـ لـرـبـهـ أـوـ هوـ إـرـسـالـ حـكـمـاـ فـلـاـ ضـمانـ عـلـىـ (الـضـامـنـ)، وـكـذـاـ الـمـوـرـغـيمـ: قـبـضـهـ مـنـيـ اـقـضـاءـ، وـقـالـ الضـامـنـ بـلـ رسـالـةـ، أـوـ توـكـيلـاـ، فـالـقـولـ لـلـغـرـيمـ، وـكـذـاـ الـمـوـرـغـيمـ: أـنـهـ الـمـوـرـكـاـلـوـ مـاتـ الضـامـنـ أـوـ غـابـ) ^(٢).

ويقول الشيرازي الشافعى في بيان حكم هذه المسألة: (فإن دفع المضمون عنه مالاً إلى الضامن، وقال خذ هذا بدلاً عما يجب لك بالقضاء ففيه وجهان: أحدهما عما يملكه، لأن الرجوع يتعلق بسبعين الضامن والغرم، وقد وجد أحدهما، فجزأ تقدّمه على الآخر، كخروج الزكاة قبل المحو وخروج الكفارة قبل الحبس، فإن قضايى عنه للضامن التصرف فيه، وإذا هلك يهلك هلاك الأمانة، وإذا استئجر فريح لا الدين استقر ملكه على ما يقبض وإن أبوى من الدين قبل القضاة وجوب رد ما أخذته، كما يحجب رد ما عجل من الزكاة، إذا هلك النصاب قبل المحو).

ويذهب صاحب هذا الرأي إلى أن الضمان أقرب للموكاله بأداء مبلغ معين عند تحقق شرط المطالبة^(١).

الحججة الأولى :

يلذكرها رجال القانون في التفرقة بين خطاب الضمان والكفالة القانونية، وللتفرق بين خطاب الضمان والكفالة الفقهية، لأن رجال القانون يذكرون هذه التغادري بعض الإجراءات الواجب اتباعها في الكفالة بتنظيمها المدني^(٢). ثم إن إدراة التزام البنك منفصل عن التزام طالب الخطاب، يعارض مع تعريفات خطاب والصادق التي أوردتها في أول بحثي، تعارض وأوضحا، واصدار خطاب ضمان مد متصور عقلاً.

الحججة الثانية :

تفرق بين خطاب الضمان والكفالة بأن نية التسريع غير قائمة في خطاب الضمان عليها أن نية التسريع ليست شرطاً لاعتبار العقد تبرع، وإذا كانت الصيغة تبرع فمن قال وهى كذلك فقد تبرع بالموهوب، ولا يسأل عن نيته، وكذلك من قال كذلك، أو ضممت لك كذلك فقد تبرع بالكفالة ولا يسأل عن نيته.

الحججة الثالثة :

غير مسلم بها فالكفالة لا تعطي الكفيل حق الخيار في أن يقوم بعمل المكفول، المبلغ المطلوب، وإنما تلزم به دفع المبلغ الذي تكفل بذلك، وهذا هو ما يلتزم به خطاب الضمان، فالبنك يتهم في خطاب الضمان بدفع مبلغ، وليس بأداء عمل، وبهذا تكون قد انتهينا من بيان تكليف خطاب الضمان، وتنتقل بعد هذا إلى إصدار خطابات الضمان، ثم أخذ العمولة على إصدار خطابات الضمان.

الحججة الرابعة :

الكفالة تعطي الكفيل حق الخيار في أن يقوم بعمل المكفول، أو يدفع المبلغ المطلوب، وهذا يخالف الحال في خطاب الضمان المصرفي، حيث لا يملك البنك مثل هذا الخيار.

الحججة الخامسة :

الكفالة تعطي الخيار حق الخيار في أن يقوم بعمل المكفول، أو يدفع المبلغ المطلوب، وهذا يخالف الحال في خطاب الضمان المصرفي، حيث لا يملك البنك مثل هذا الخيار.

(١) مدونة مجمع الفقه الإسلامي الدورة الثالثة، ٢٤٠١٢، ٢٩٦١م، صفحات ١٥٩-١٦٠.
(٢) الفخر رازى، حيت قاله الشرعاً، صفحه ٧٣، ومنها الفتاوى رقم (٥) الصادر من مجلس محضن فقهاء الإمام الشافعى، صفحه ٣٨٣-٣٨٤.

والتي يعني أن يحصل عليه دفع العميل الغطاء للبنك في حالة إصدار خطاب الضمان، هو الدفع على وجه القضاة، لأن البنك تستشير الغطاء، وتوضع منها غلو حملها الدفع على الرسالة، أو الوكالة، ما جاز لها التصرف في الغطاء.

وهذا الحكم يكشف لنا عن أمر هام بالنسبة لتكيف خطاب الضمان وأنه كفالة (ضمان) فقط في حالة الخطاب المغطى، والخطاب غير المغطى، وهذا التكيف مخالف لما تقرر في كثير من الفتاوى والمؤشرات السابقة^(١)، من أن خطاب الضمان المغطى هو كفالة وكالة معها، كفالة بالنسبة لعلاقة البنك مع المستفيد وكالة بالنسبة لعلاقة البنك مع العميل، وهذا ويمكن الأخذ بهذا التكيف إذا كان البنك يأخذ الغطاء على وجہ الوکالة شرطه أن يقتيد بأحكام الوکالة، ومنها عدم التصرف في الغطاء إلا فيما أخذ من أجله، وهذا يمنع البنك من استثماره، الأمر الذي لا يرغب فيه البنك، ولهذا ترجح عددي تكيف خطاب الضمان المغطى وغير المغطى على أنه كفالة فقط - ضمان اسمياً ومعنى - كما ذكرت في أول حديثي عن التكيف.

دفع حجحة المخالف في اعتبار خطاب الضمان كفالة:
ومع هذا الموضوع في تكيف خطاب الضمان على أنه كفالة فقد وجدنا من ينزع في هذه الحقيقة، ويشير أن يكون خطاب الضمان كفالة بمفهومها الفقهي معتبراً بالآلي: الكفالة عقد ثالج، والتزام البنك في منفصل عن التزام طالب الخطاب، ستكل، والتزام البنك في منفصل عن التزام طالب الخطاب.

الكفالة عقد قائم على التبرع ابتداءً والمعاوضة انتهاءً إذا كانت بناء على ظلب المكفول، وهذا يخالف الحال في خطاب الضمان حيث إن نية التبرع ليست قائمة لا في الحال ولا في المال.

(١) من هذه الفتاوى ترى هيئه الرؤساء الشرعية لمحكمة الأسلامى لمسودة، التي أشرفت برسالتها قبل عشرين عاماً، فقرار عيت بالقول الشرعاً، صفحه ٧٣، ومنها الفتاوى رقم (٥) الصادر من مجلس محضن فقهاء الإمام الشافعى، صفحه ٣٨٣-٣٨٤.

- أما بالنسبة للمضمون - العميل - فالاصل فيه الإباحة، وقد يعرض للضمان، واجبا على الضمان كما إذا كان طالب الضمان مضطراً، وقد يعرض له ما يجعله حفاظا على الضمان إذا اشتمل على محرر، وقد يكون مكرورا إذا اشتمل على محرر.

حكم أخذ العمولة - الأجر - على إصدار خطابات الضمان:

انتهينا في الكلام عن تكيف خطاب الضمان إلى أنه هو الضمان (الكفالة) إلى الفقه الإسلامي، وعلى هذا يكون حكم أخذ العمولة على إصداره هو حكم المضمون في الفقه الإسلامي.

الجعل - الأجر - على الضمان:

لا يجوز في الفقه الإسلامي أخذ جعل على الضمان (الكفالة). قال البغدادي كفالة على أن يجعل الطالب له جعلاء، فإن لم يكن مسروطا في الكفالة فالشرط وإن كان مسروطا في الكفالة فالكفالة بالطالة^(١).
وعلل ابن عابدين المنع بأن (الكفيل مفترض في حق المطلوب وإذا شرط له ضمان المثل فقد شرط له الزراية على ما أقر به فهو باطل لأنها زراة)^(٢).
وقال الخطاب: (ولا خلاف في منع ضمان بجعل، لأن الشرع جعل الضمان وإنماه لا يفعل إلا لله بغرض عرض، فأخذ العرض عليه سحت)^(٣).
وعلى الدردير المنع بأن: (النحويم إن أدى الدين لربه كان الجعل باطل، فهو أموال الناس بالباطل، وإن أداه الحميل لربه، ثم رجع به على الغريم كان من السدا فتنفسه الحمالة، ويرد الجعل لربه)^(٤).

حكم إصدار خطابات الضمان:
خطابات الضمان بجمع أنواعها وصورها يجوز إصدارها لأنها إما أن تكون كفالة أو وكالة، وبما أن كلا من الكفالة والوكالة مشروع، فإن إصدار خطابات الضمان تكون مشروعة وصحيحة، ما لم يصاحبها ما يفسد لها، كأن يكون محل العقد محظوظا شرعا، أو يكون إصدارها مقابل أجر على الضمان كما سترى.

خطابات الضمان كلها لازمة بالنسبة للبنك لا فرق في هذا بين خطابات الضمان والإبتدائية، وخطابات الضمان النهائية، وما ذهب إليه بعض الباحثين في هذا الموضوع من أن خطاب الضمان النهائي يجوز إصداره ويكون ملزما بحسب الشرط الذي في العقد بين المسفيدي والمتأول، أما خطاب الضمان الإبتدائي فيجوز للبنك إصداره والوفاء به، ولكنه غير ملزم له لأن طالب الضمان الإبتدائي لم يرتبط بعد بعقد مع الجهة التي تجري المعاشرة ليتمكن الزامه بشرط في ذلك العقد^(٥). غير مقبول عندي للأرجح:

صحيح أن طالب الضمان الإبتدائي مقدم العطاء لا يكون قد ارتبط بعقد مع الجهة التي تجري المعاشرة عندما يطلب خطاب الضمان من البنك، ولكنه يطلب ضمانا من البنك معلقا على ارتباطه بالمقدد برسوم المعاشرة عليه، ويحصل له البنك خطاب الضمان على هذا الاعتبار، والضمان يجوز تعليقه بالشرط الملائم، وهذا شرط ملائم، فإذا رست المعاشرة على طالب الضمان، وأخل بالتزامه، فإن البنك يكون ملزما بما التزم به.

هذا حكم إصدار خطاب الضمان بالنسبة جواز إصداره وعدم جوازه، وبالنسبة لصحته، وزرمه، وبقى علينا بيان حكم إصدار خطاب الضمان بالنسبة لطلب الشارع أو نهيه عنه:

حكم إصدار خطاب الضمان بهذا الاعتبار: هو حكم الضمان، وقد ذكر الرملبي أنه سنة في حق قادر عليه أحد من غائبه^(٦)، والأول عندي أن يكون حكمه كحكم القرض، وقد اتفق الفقهاء على أن الأصل في القرض التدب فيكون الضمان مثله، لأن كلا منها من فعل المخبر، ولأن في الضمان معنى التفرض، وقد يؤول إلى قرض، هذا بالنسبة لطلب الشارع - البنك

(١) سمع الضفتان، ص ٢٨٧.

(٢) منحة الحقائق على البحر الرائق، ٦/٢٤٢.

(٣) موسى الجليل بشرح مختصر حلبي، ٢/٢٢.

(٤) الشرح الصغير على أقرب المسلطات، ٣/٢٤٤، وقال الصاوي: إنما فسدت بالجعل لضمان لغيره في المخالفة للشرط الرابع والأخير، ولهم أقوال أخرى.

(٥) البنك المركزي في الإسلامي، ص ٣٠، ١٣١، ودعته اللهم الإسلامية الدورة الثانية، ص ١١٢، الشيخ التسخيري.

(٦) تبييض المحاجة إلى سرقة المثلث، ج ٢، ٢٩٤.

الرد على حجج المجزئين لأخذ العمولة على خطابات الضمان (الجعل على الباقي)

يرى بعض الباحثين جواز أخذ العمولة على خطابات الضمان، مع اعتراضهم برؤى عديدة، يرون مانعًا شرعيًا من أخذ الجعل على الضمان، معتبرين بالآتي (ضمان) لأنهم لا يرون مانعًا شرعيًا من أخذ الجعل على الضمان، معتبرين بالآتي:

- ١ - الضمان عمل محترم فيجوز أخذ الأجر عليه.
- ٢ - قياس الضمان على الجاه، فكما جاز أخذ الأجر على الجاه يجوز أخذ الأجر عليه.
- ٣ - قياس الضمان على بعض الأعمال التي مع الفقهاء أخذ الأجر عليها ثم ودقومة شرعاً، فيجوز أخذ الأجر عليها.^(١)
- ٤ - انقلاب عقد الشرب بالشرط إلى عقد معارضة.

الحججة الأولى: الضمان عمل محترم:

يرى بعض المجزئين لأخذ الأجر على مجرد الضمان أنه عمل محترم أو خدمة ودقومة شرعاً، فيجوز أخذ الأجر عليها.^(٢)

ونقول لهم نعم الضمان أو الكفالة عمل محترم، بثواب فاعله إن شاء الله، وإن كل عمل محترم يجوز أخذ الأجر عليه، فالإفراط عمل محترم ولا يجوز أخذ الأجر على الإفراط المترافق معه.

نقول للأستاذ / مصطفى الزرقا في هذا المعنى ما ذكرته: (قضيت في المطالع طويلاً متحيرًا في اتفاق الفقهاء على تحريم أخذ الأجر على الكفالة، ولكن بعد تجاذبي فكرت لكي حكمت الصورتين بالتحريم، ذلك أنني قلت إذا: إذا أجر على الكفالة فإن تحريم الريا ينفرد بحسبه، فلا يبقى مجال أبداً لتعديل لأننا نحرم على المرض أن يأخذ فائدة لأنها ربا محرّم فكيف إذن يبرر ذلك أن الكفيل مجرد تعرّضه لأن يودي عن المكفول مالاً في المستقبل، وقد لا يودي أخذ الأجر).^(٣)

وأضاف الباني على آلة أخرى هي: (إن ذلك من بياعات الغرر، لأن من أخذ عشرة على أن يتحمل عبادة لا يدرى هل يفاسس من حمل عنه، أو يغيب فيضرر ماشه ولم يأخذ إلا عشرة، أو يسلم من الغرامة فإذا أخذ العشرة).^(٤)

وجاء في حاشية الروحاني: (وأجمعوا على أن الحمال يجعل يأخذ المقابل لا يحمل ولا يجده).^(٥)

ويقول ابن قدامة: (ولو قال أكفلعني والملك أنت لم يجز، وذلك لأن الكفيل يلزمه الدين، فإذا أذاه وجب له على المكفول عنه فصار كالقرض، فإذا أخذ عوضاً صار القرض جازًا للمنفعة فلم يجز).^(٦)

حكم العمولة في خطاب الضمان:

يشضح مما ثقلاه من أقوال الفقهاء أن العمولة التي تأخذها البنوك على خطابات الضمان لا تجوز، لأنها تؤخذ نظير الضمان، إما كالماء إذا كان البنك يأخذ مصروفات زيادة على العمولة، وإما أكثرها إذا كانت المصروفات داخلة في العمولة.

والتعليق الذي ذكره الفقهاء لمنع الجعل على الضمان ينطبق انتظاماً كاملاً على العمولة والتعليق الذي ذكره الفقهاء لمنع الجعل على الضمان ينطبق انتظاماً كاملاً على العمولة في خطاب الضمان غير المغطى، لأنه هو الذي يقابل الضمان عند الإطلاق إذ الأصل في الضمان النفطي إلا يدفع فيه المضمون مالاً لتضامن، ويقتضي أيضاً على خطاب الضمان المنطقي جزئياً.

أما خطاب الضمان المغطى تغطية كلية سواء اعتبرناه كفالة فقط، أم اعتبرناه كفالة وكالة، فإنه لا تتحقق في علة الربا، ولا علة الغرر، لأن البنك لن يدفع مالاً من عنده، ولكن تتحقق فيه علة أكل المال بالباطل، إذا كانت العمولة نظير الضمان، سواء اعتبرناه كفالة أم وكالة، أما إذا كانت العمولة نظير الوكالة وحدتها وعلى قدرها، في حالة اعتبارها كفالة وكالة، أما إذا كانت العمولة نظير الوكالة وحدتها وعلى قدرها، في حالة اعتباره كفالة وكالة فلا مانع منها شرعاً لأنه ليس فيها أكل للمال بالباطل.

(١) البنك الاداري، (١٢)، وموجة سجن المقذ، الإسلامي العدد الثاني صفحه ١٤١-١٤٢، د. أحمد علي

١١١ المشيخ محمد على السجيري.

(٢) حاشية البانى على شرح ابن رقليو، ٢٢٢.

(٣) حاشية الروحاني على المذقب، ٢٥.

(٤) حاشية البانى على شرح ابن رقليو، ٢٣.

(٥) حاشية الروحاني على المذقب، ٢٥.

الموجة الثالثة: قياس الضمان على بعض الأعمال التي منع الفقهاء أخذها،
شأنه أن لا يلزم من جواز أخذ الأجر على الجاه - على فرض وجود مبنى يقول
أخذ الأجر على الضمان للفارق الذي ذكره بينهما، وأن العلة التي منعت أخذ
الضمان وهي السلف بزيادة والغير غير موجودة في الجاه، بل غير متصورة، لا
لادفع ملا.

وَهَذَا أَيْضًا يُقَاسُ بِعَدْلِ الْفَارَقِ الْكَبِيرِ، فَكُلُّ الْمَهْلَةِ الَّتِي ذُكِرَتْ هُوَ لِأَهْلِ الْقَاتِلِ الْمُنْظَمِّنِ، فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ بِالْمُؤْمِنِ، وَفِيهَا إِلْهَانٌ عَمَلَهُ، قَدْ يُشَغِّلُ كُلَّ وَقْتٍ، وَلَيْسَ فِي الْصَّحَافَةِ الْمُجَرَّدُ أَيْ عَمَلٌ

وأقرب من هذه الحجة الأولى قول الدكتور نزيه حماد إن مجرد الالتزام بالدين فيه مصلحة مقصودة، ومنعه مشروعه للملك رسول فجاز المعاوضة عنه بمال تعارف الناس على تقويمه، وتراضي الظرفين عليه^(١).

وأمثلة الباحث: من الناس الذين تعارفوا علىأخذ الأجر على خطاب الضحى؟ أليسوا هم أصحاب البنك الربوية الذين تعارفوا وتراسوا علىأخذ الأجر على القرض (الثالثة).

الوجهة الثانية: قياس الضمان على الجاه:
يرى بعض المخزونين لأنحد الأجر على الضمان أنه يقاس على أنحد الأجر على الجاه الذي جوازه عدد من الفقهاء، (والجاه شقيق الضمان، وحيث يجوز بعض الفقهاء الأجر للجاه نظراً لتطور الحياة فلا يأس من تحويل الأجر مقابل الضمان في إصدار خطابات الضمان) ^(١٣).

والذين منعوا البنوك من أخذ العمولة على الضمان لم يمنعوها من أخذها على ما تزور به من عمل، وما تكتبه من مصاريف في سبيل إصدار خطاب الضمان، وإنما منعوها من أخذ عمولة على مجرد الضمان، كما منعت النصوص التي أوردتها المعارضون أخذ الأجر على مجرد الجاه.

(٢) مقالة دفعها اللواء الإسلامي، وزيرة التربية صفحه ١٣٦، بحث الدكتور أحمد علي عبد الله، وصفحة ١٣٨ بحث القائم بأعمالها، وصفحة ١٣٩ بحث نبيل الأنصاري، وصفحة ١٤٠، وكتاب ابن عطاءين، وصفحة ١٤١، واصفافي على المشرج الصغير، ٢٠٠٣، والمنفذ، ٢٠٠٧.

(١) مدير جواز أخذ الأجر على الشفاعة في المقاطعة الإسلامية، الدكتور تربى بمحمدية حامدة، الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي المجلد ٩ ص ١٤١.

(٢) الأمانة الفنية في الأسلام، ص ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤، ووقف الشريعة من الصهاريف الإسلامية المعاصرة، ص ٢١٧ - ٢١٩ - ٢٢٠.

وينقول له: ما ذكرته هو رأي الحنفية والشافعية، وأجاز مالك تعليق الشرعات^(١) ابن تيمية تعليق جميع العقود بالشروط، إذا كان في ذلك منفعة للناس، ولم يكن من ثواب الله عنه ورسوله، وذكر ابن تيمية عن الإمام أحمد جواز تعليق البيع بشرط، ويجد عنه ولا عن قدامه أصحابه نصاً يخالف ذلك، وإن عدم جواز التعليق ذكره من أصحاب أحمد، كما ذكر ذلك المتأخرون من أصحاب الشافعى^(٢) والمصل برأي المالكية وابن تيمية أولى عندى لأن الماجة تدعى إلى تعليق الفرق إذ بين الترضي والضمان في جواز التعليق.

ويقول أيضاً صاحب هذا الرأي في تبيين الصمان قريضاً: (وهي الملة عقد الضمان عقد استئناف وليس عقد قرض، فإنه وإن شابه الترضي في وجاهة فقد وجوه كثيرة)^(٣)، ولم يذكر وجاهة من هذه الوجوه سوى الوجوهين السابقتين.

وينقول له: إن الضمان عقد استئناف وعقد قرض معه، عقد استئناف بالثلث المضمن له مع الضامن، (فالخلفالة) كما يقول ابن عابدين، توجب دينا المطالع الكفيل، وهذا هو الاستئناف، وتوجب دينا الكفيل على الأصل وهذا هو القرض

المجدة الرابعة: انقلاب عقد التبرع بالشرط إلى عقد معاوضة:

يؤى الدكتور زرية حماد أنه لا ينتهي شرعاً أن يتقلب محضر الالتزام في الخطاب (الخطاب الضمان) وإن كان الأصل فيه التبرع إلى معاوضة إذا شرط ذلك. ويسند على ذلك بالهة فإنها تتقلب بالترافق إلى هبة الشواب وبالماربة فيها العورض تتقلب إلى إجارة، والوكالة بأجر، والإيداع بأجر^(٤).

فكيف يصح قياس أخذ الأجر على الضمان ، الذي اتفق فقهاء المذاهب الأربع على منه، علىأخذ الأجر على تحفظ القرآن الذي اتفق فقهاء المذاهب على جوازه.

هذا وقد حاول بعض المجوزين لأخذ الأجر على الضمان تبني شبهة كون أخذ الأجر سلباً جرّأ تفاصلاً فيه بما لا غنا عنه فيه، قال صاحب هذا الرأي: (عمل ابن عابدين في عبارته السابقة ضمن فتوى بلـكـ فيـصـلـ - عدم جواز الأجر على الضمان - بأن الضمان مفترض للمضمن، فإذا شرط له زيادة على ما أقر به، وهو رباء، ونقول داعلى ذلك إن الضمان ليس بفرض، ولا أحسب أن أحداً أعد الضمان وجهاً من وجوه القرض)^(٥).

وينقول له إن الضمان قرض وقد عد الضمان وجهاً من وجوه القرض عدد من الفقهاء منهم ابن عابدين الذي نقلت أنت عبارته قبل سطر من قوله (ولا أحسب أحداً)، ومنهم الدردير وأبن قدامة في عبارات صريحة تقدم ذكرها^(٦)، وأضيف هنا قول السهرقندى: (الخلفالة في حق المكتوب عنه استقراراً وهو طلب الترضي، والكفيل بالأداء مفترض للمسكون عنه ونائب عنه في الأداء إلى المكتوب له)^(٧).

وأضيف أيضاً ما أفادنا به الشيخ عبد اللطيف جناحي من التغير الذي حدث في شكل إظهار ميزاليات البنك الأمريكية منذ ١٩٨٢م بالنسبة لخطابات الضمان ومن أن نسبة العمولة يحصلها البنك أساساً وقواعد ربوية^(٨)، مما يدل على أن البنك يعتبر نفسه مفترضاً، ويعود هذا ما ذكرنا في التعريف بخطابات الضمان من أن البنك تختفي العمولة إلى النصف في حالة خطاب الضمان المغضض^(٩).

وينقول صاحب هذا الرأي في تبيين الصمان قريضاً: (القرض بال مقابل لا ينعد مضافاً إلى زمن ولا معلقاً على شرط كما هو شأن في الضمان)^(١٠).

- (١) مجلة مجتمع اللغة الإسلامية، العدد الثاني، ص ٢٢٢، بحث الدكتور أحمد على عبد الله.
- (٢) المجلة ص ١٩ لو ٢٠.
- (٣) نسخة المجلة، ٣، ٢٠٤.
- (٤) مجلة مجتمع اللغة الإنجليزية، ص ٦٦٦.
- (٥) النظر ص ١١.
- (٦) مجلة مجتمع اللغة الإنجليزية، العدد الثاني، ص ٢٢٢، بحث الدكتور أحمد على عبد الله.
- (٧) المجلة ص ١٩ لو ٢٠.
- (٨) نسخة المجلة، ٣، ٢٠٤.
- (٩) مجلة مجتمع اللغة الإنجليزية، ص ٦٦٦.
- (١٠) المجلة ص ١٩ لو ٢٠.
- (١١) مجلة مجتمع اللغة الإنجليزية، العدد الثاني، ص ٢٢٢، بحث الدكتور أحمد على عبد الله.

وقد أورد الدكتور علي جمال الدين الاعتراض الثاني على هذه الطريقة ورأى في قوله: (قد يتضمن أن احتساب البنك مبلغًا مساويًا بالقيمة الحسابية يساوي في الواقع أن المتعهد أو المقاول يحصل إيداعاً لدى البنك لأنه يسترد له فوراً بمجرد انتهاء ضمان البنك، أما إذا كان المبلغ المقدم نفذاً الصعب استرداده بسرعه حتى ولو تقدّم المشروع أحسن تنفيذ).⁽¹¹⁾

الطريقة الثانية:

إصدار خطابات الضمان من قبلهم وداعم استئجاره في البنك المصدر للخطاب في غيره على أن يعطي طالب خطاب الضمان توكيلاً للبنك بسحب المبلغ من دفعه للمستفيد؛ إذا طلبه منه، في حالة فشله في الوفاء بالتزاماته، وينبغي أن تكون قابلة للسحب في أي وقت أو في الوقت الذي يتحمل أن يطالبه فيه البنك بالمبلغ وهذه الطريقة أفضل من الطريقة الأولى بالنسبة للعميل، لأنها لا تخرج ماله وتحفظ له به مستمراً وإن كانت تمنعه من سحبه ومن التصرف فيه بأي تصرفاً ملكه، قبل وفاته بالزمانة نحو المستفيد؛ ونها خطاب الضمان؛ لأن الوكالات لا تزال متعلقة بالعميل حتى الغرور بها.

الطبعة الأولى

كل خير المبنان لأنها تجعله في مأمن من الغرامة ونحوها لل被捕، لأنها تحكمه من قضاة والطريقة الأولى أفضل المبنات من هذه الطريقة، لأنها يستفيد فيها بالتصرف في

卷之三

ضمان شخصي: إصدار خطابات الضمان مغطاة برق عقاري، أو بثائق أو أوراق مالية، أو

الجهات إنها تحصل على عقد تفرض بأجر، والشرط بأجر هو المبدأ.

وأقول للباحث: إن كل عقود التبرعات التي ذكرتها تحوّلت برضاء المتعاقدين إلى عقود معاوضات مسمّاة جائزه شرعاً، فما العقد الذي تحوّل إليه الكفالة بالمال (خطاب الشخصان) من عقد تبرع إلى عقد معاوضة؟

البديل لأخذ العمولة على خطابات الضمان:

الطريقة الأولى: إصدار خطابات الضمان بتفعيله كاملاً تقدماً المقادير على الدفع من العميل، أو بتجنّب إصدار خطابات الضمان على العميل من حسابهم الجاري، والافتراض في العملاء الذين يطلبون خطابات ضمان، ولا مصلحة أونهاية، أن يكونوا قادرين، وهذه هي أكثر حالات إصدار خطابات الضمان، ولا للبنك في المجتمع ولا للبنك في إصدار مثل هذا النوع من خطابات الضمان لعملاء لا يكون المبلغ المطلوب منهم.

يقول الدكتور على جمال الدين عوض في حديثه عن غطاء الضمان: المقصود بذلك
الضمادات التي يقتضيها البنك من العميل - عند الاتفاق بينهما على عقد فتح الاعتماد
بالضمان - الذي يعطي بها موافقه فيما لو اضطر البنك إلى تنفيذ تعهده ودفع قيمة الخطاب
إلى المستفيد، وهذه الضمادات صور متعددة فالغالب أن يكون العميل حساب جار في
البنك فيجب البنك - بمألفة العميل - مبلغًا منه مساعدا لقيمة خطاب الضمان يترجع عن

(١) المقدمة، الساقية، حص ٩٥٦.

بيان الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبئين وعلى

قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن خطاب الضمان رقم: ١٢ (١٢١٢ / ٢)

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد عن منظمة المؤتمر الإسلامي
العمران مؤتمره الثاني بجدة من ١٦ - ١٧ ربى الآخر ١٤٢٤هـ / ٢٠ - ٢١
(ديسمبر) ١٩٨٥م.
وبعد النظر فيما أعد في خطاب الضمان من بحوث ودراسات، وبـ
والمنشآت المستفيدة التي تبين منها:
أولاً: أن خطاب الضمان ينطوي البدائي والاتهامي لا يخلو إما أن
يبلوئه، فإن كان بدون غطاء فهو: ضم ذمة الضامن إلى ذمة غيره فيما يليه
وهذه هي حقيقة ما يعني في الفقه الإسلامي باسم: الضمان أو الكفالة.
لأن كان خطاب الضمان يغطي فاللاقة بين طالب خطاب الضمان وبين
الوكالة، والوكالة تصبح بأجر أو بدوره مع بقاء علاقة الكفالة لصالح المستفيد
ثانياً: إن الكفالة هي عقد شرعي يقصد به الإرضاق والإحسان. وقد قرر:
يجوازأخذ العرض على الكفالة، لأنه في حالة أداء الكفيل مبلغ الضمان بشيء
غير نفعها على المترض، وذلك من نوع شرعا.

وهذه الطريقة معهول بها في البنوك^(١)، وإن كانت لا تؤمن البنك بأنها فقل يضر
فيها إلى دفع المبلغ من عنده في كثير من الحالات قبل استرداده من الضمان الذي أخذه.

الطريقة الرابعة:

إصدار خطابات الضمان بغیر غطاء، إذا أمن البنك طالب الخطاب ووثق من أنه يغطي
بال تماماً، وهذا هو الأصل في الضمان في الفقه الإسلامي، ولكن عاًن البنك تصرف في
أموال المستثمرين، فالواجب عليها أن تحاط وتنبه في إصدار هذا النوع من الخطابات.

الطريقة الخامسة:

اشترى البنك مع طالب خطاب الضمان في العملية إذا كانت قبلة للمشاركة، ويصدر
البنك خطاب الضمان في هذه الحالة باعتباره شريكاً (أصللاً) لا ضامناً.
هذا ويجوز للبنك في هذه الحالات الخمس أن يأخذ مبالغاً متساوية للمصاريف الفعلية
والمصاريف الإدارية لإصدار خطابات الضمان، مع مراعاة عدم الزيادة على أجر الشغل^(٢).
وفي الحالات الأربع الأولى يأخذ البنك المبلغ من العميل ل نفسه، وفي الحالات الخامسة
يحمل البنك للمشاركة.
والحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على خاتم النبئين، وعلى آله ورثبه
أجمعين.

(١) نظر ج ١٠.

(٢) تقرير مجمع الفقه الإسلامي الثاني في مجمع الفقه الإسلامي.

قائمة بأهم المراجع الشرعية

قرر ما يلي:

١. توثير الأصغار مطبوع بهامش رد المحتار - محمد بن عبد الله بن أحمد بن التمثاشي (٤٠٠هـ).
٢. الشرح الكبير على متن المقنع - شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (٢٨٦هـ) مطبعة المizar ٧٤٣هـ.
٣. الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي - الصديق محمد الأمين سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، الكتاب ط٢-١٤١٦هـ (١٩٩٥م).
٤. فتح القدير، شرح الهدایة - كمال الدين بن الهمام (٦٦٨هـ) المطبع بيلاق ١٣١٢هـ.
٥. مختصر العلامة خليل - خليل بن إسحق بن موسى (٦٧٦هـ) مطبع الحلبى ٣٣٣٣هـ.
٦. المعني - أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) دار المنارة ٦٣٦٣هـ.
٧. المذهب - إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (٧٧٦هـ) عبي الحلبي القاهرة.
٨. موابع الجليل الشرح مختصر خليل - محمد بن محمد بن عبد الرحيم (٤٥٩هـ) مطبعة المساعدة ٢٢٩٢هـ.
٩. نظرية العقد - ابن تيمية - طبعة أنصار السنة المحمدية.

أولاً: إن خطاب الضمان لا يجوز أخذ الأجر عليه لقاء عملية الضمان - والتي يراعى فيها عادة بملغ الضمان ومدته - سواء أكان بغضائه أم بدونه.

ثانياً: إن المصاريف الإدارية لإصدار خطاب الضمان ب نوعية جائز شرعاً، مع مراعاة عدم الريادة على أجور المثل، وفي حالة تقديم غطاء كلي أو جزئي، يجوز أن يراعى في تقديم المصاريف للأصدار خطاب الضمان ما قد تتطلبها المهمة الفعلية لأداء ذلك الغطاء..
ولله أعلم ..

تعريف بخطاب الضمان	١٢
صور خطابات الضمان أو أنواع خطابات الضمان	١٣
العمولة على خطابات الضمان	١٤
الكيفيّة الفقهية لخطابات الضمان	١٥
الضمان في الفقه الإسلامي	١٦
حكم إصدار خطابات الضمان	١٧
حكم أخذ العمولة - الأجر - على إصدار خطابات الضمان	١٨
الدليل لأنّد العمولة على خطابات الضمان	١٩
قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن خطاب الضمان	٢٠
قائمة بأهم المراجع الشرعية	٢١

١٢. نهاده المحاج إلى شرح المهاج - شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزه بن شهاب الدين الحطبي (٤٠٠هـ)، طبعة البالى الحطبي ٧٥٣١هـ.

١٣. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار - الإمام محمد بن علي الشوكاني (٥٥٢هـ) مطبعة البالى الحطبي ٦٧٣١هـ.

١٤. الهدایة مع فتح القدیر - علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغياني (٩٣٥هـ).



البخاري في صحيحه

الأشاوه، البنك الإسلامي للمتحممية مؤسسة مالية دولية أنشئت تضيئ بين المعرم اتصاذر على موثر و الدول الإسلامية، الذي ينعقد في مدينة جدة، في شهر ذي القعده ١٤٣٦هـ (ديسمبر ٢٠١٥م). وعقدت الاتفاقية المجلس المنعقد بمدينة الرياض في شهر ربطة ١٤٣٩هـ (يونيه ٢٠١٧م)، وبهذا يشكل بذلك

رسالتكم : تحمل رسالاتكم في تغذية الشعوب والارتفاع بهذه والتركيز على المجالات ذات المسئلية في تحفيز حدة المفهوم ، وتحفيز المسوبي الصهيوني للسكنى ، وتغذية شعوبها وحضارتها في الاهتمام بـ قضايا الشعراء .

المفتوحة فيه، ينبع المذهب الحنفي تلذذون الأعضاء في البلاط به دولاته من مختلف الفئارات، والأشعر
المهضمية فيه هو أن تكون الدوالة شريحة عضراء في منظمة المؤمنين الإسلامي في القائم الأول، وأن تنسى
الأول من المذهب الأذري من اكتسابها في وأسماء النساء، وأن تأتى على عيني أي شرط وتحكماً يخدر
المحافظين في هذه المسألة.

رسماً له في نهاية عام ٢٠١٤م، بلغ رأسه البند المقرر بـ ٣٥ مليار دينار إسلامي، و١٥٦ مليار دينار إسلامي، والمفروض أن يتم دفعها بعد انتهاء المدة المحددة في العقد، وهي: المد
عى بالآجال، وبأجلها، من حجمها، كنات ونشك، وبقيتها موجهاً إلى تلك المدعاوى للتنفيذ، وهي: البند
المشتملة، والمهدى الإسلامي للسوري، وشريكه، وللمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة
لتنمية الاستثمار والتنمية الصناعية، والمجلس الديني للإمامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة
لتنمية الدينية والإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والجهة المنفذة.

مقره ومكاتب الإقليمية، يقع مقر البنك الرئيس في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، وأربعة مكاتب فرعية في الرياض (الملكية العربية)، وكرالالمبور (ماليزيا)، والمني (جمهورية قرقاس) ودكاو (بنغلاديش).

ستته المالية، **ستة البنك** **المالية** هي **الستة** **الهجوية** (**التحريرية**) .

وحدة الحسابية: الوحدة الحسابية لبيانات هي المترادفات المماثلة التي يعادل واحد من حشو

يتعري هذا الكتاب لقمة العاصرة في قضية خطابات الضمان
التي تحفل الفكر التقليدي والإسلامي على حد سواء لكنه
نفرضت لها المرجعية الوصيفية. وتبين من خلال هذا الكتاب
أن المنهج الفوادى قد عرضوا لناسها العاصرة على يد فعل
صهاطير.

ونقد اهتم هذا الكتاب بحكم إصدار سلطان الضمان ببيان
حكم أحد الأئم على إصداره، كما وضع الحديث الشرعي لأحد
العنوان على إصداره، ملخصاً الآراء بالاستدلال الشرعي من خلال
الآراء المتقدمة للعندل، ولا شك أن ما ورد في الكتاب يعطي
نظرة شاملة لموضوع وسقناً في عرضه أبعاده، إضافة إلى أنه
يتفسر إسلامياً على مادته، وتساعد التعمير والتطهير
على الاستفادة عما فيه، ويعين على مواجهة ما يحيى من مسائل
حول قضية خطابات الضمان

المؤسسة العامة للضرائب والجمارك
على مشروعه السائد في مصر للعام

هاتف: 966(2)6361400

fax: 966(2)6361400

هاتف: 966(2)6361400

هاتف: 966(2)6361400

E-mail: irti@irti.org

Website: www.irti.org

